ديوان الرقابة المالية

((العراق يطالب الحكومة الامريكية بالتعويض عن سوء إدارة أمواله))

أعتذر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية عن حضور الاجتماع الدوري للمجلس الدولي للمشورة والمراقبة الذي سيعقد أواخر نيسان هذا العام في باريس لمناقشة تفاصيل تقرير المفتش العام الأمريكي الخاص بإعادة أعمار العراق والصادر في ٢٧/تموز/٢٠١٠.

وكانت سلطة الائتلاف قد سلمت إلى الوكالات التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية مبلغ (٩,١) مليار دولار من صندوق تنمية العراق ولم يستطع المفتش العام الأمريكي في هذا التقرير التحقق من أوجه صرف مبلغ ٨,٧ مليار دولار من المبلغ الكلي.

وهذا هو الاعتذار الثالث عن الحضور أو إرسال من ينوب عنه وقد اعتذر عن الحضور للاجتماع الذي عقد في عمان تشرين الثاني ٢٠١٠، وكذلك الاجتماع الذي عقد في جنيف في كانون الثاني للعام الجاري.

والجدير بالذكر ان ديوان الرقابة المالية حاول التحقق في أوجه الإنفاق بعد استلامه لقسم من الوثائق المتعلقة بالعقود التي تم الإنفاق على أساسها من السفارة الأمريكية وقد وجد الديوان ان (٩١١٠) عقود غير موثقة وليس لها وجود تماماً.

كما إن ديوان الرقابة المالية وجد خلال تدقيقه للعقود من التي أعيدت وثائقها إن (١٧٧٠) عقدا لم تتمكن الجهات العراقية المستفيدة من التعرف عليها لخطأ في تسمية الجهة المستفيدة مما دعى الديوان إلى تعميمها على عدد من الوزارات والدوائر ذات العلاقة لكن لم يتم التعرف على صحتها لحد الآن.

بالإضافة إلى ذلك ليس هناك وثائق تسليم لمعظم المشاريع إلى الجهات العراقية التي تم تنفيذ المشاريع لصالحها مما جعل ديوان الرقابة المالية يبلغ الحكومة الأمريكية بشكل رسمي بأن العراق يحتفظ بحقه في المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية الناتجة عن سوء إدارة أمواله.

فيما طلب ديوان الرقابة المالية من المجلس الدولي أن يضع آلية لاســتردداد الأمــوال العراقية إلى صندوق تنمية العراق التي وجد المفتش العام الأمريكي إنها لــم تــصرف بــشكل أصولي.